أساليب توظيف جماعات المصالح فى التنمية المحلية

أيمن اسماعيل محمود*

افتتاحية

تتفق المجتمعات الإنسانية عادة على احترام المؤسسات الاجتماعية القائمة وتدعيم الطرق التى تربط بين المؤسسات وبين الأفراد فتوجد الأسرة وعلاقات القرابة والصداقة فى سائر الجماعات . ويعرف الأفراد كيف يعمل مجتمعهم او كيف ينبغى عليه أن يعمل،وهم يشكلون الرأى العام لتأييد هذه المعايير.

وتوجد السلطة فى شكل بنيان سياسى وعلاقات متبادلة تعبر حدود الطوائف والطبقات، إلا أنه مهما كانت درجة الانسجام فى المجتمع فان النزاع قد ينشأ ويوجد فى شكل انقسامات ومصالح ثابتة ومنافسات أخرى. وتتميز بعض الهياكل الاجتماعية بالتصلب بينما يتميز البعض الآخر بالمرونة تجاه ذلك.

ولعل السؤال الذى يتراءى أمامنا الآن، هل استطاعت كل المجتمعات الإنسانية فى وقتنا المعاصر أن تصل إلى مرحلة الكمال ؟ إذ لو كان عالم اليوم كاملا لاستطاع أن يوفر للناس المسكن المناسب، والطعام الكافى، وفرص العمل المجزية، والعناية الطبية والصحية الجيدة، وعلاقات المودة والحب. بذلك يصبح العالم آمنا تقل فيه الأزمات والضغوط، وتتدنى فيه نسب الجرائم والانحرافات وتختفى مظاهر المعاناة الإنسانية، ويعيش الناس حياة آمنة، لكن واقع الحال يقدم لنا صورة مغايرة تماماً.

* د. ايمن إسماعيل محمود: الأستاذ المساعد بقسم تنظيم المجتمع -كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان

إن أى نظام يقدم خدمة معينة لأفراد المجتمع يمثل جزءاً من التكنولوجيا الاجتماعية التى يستخدمها الإنسان لتحقيق أهدافه.

ومن الطبيعى أن تنشأ الاختراعات فى المجتمع وبالمجتمع نفسه للقيام بعملية إشباع الحاجات، والأنظمة الاجتماعية تمثل جزءاً من هذه التكنولوجيات. والملاحظ فى مشاهدات واقعنا المعاصر أن كثيرا من تلك الأنظمة، مع نمو الاحتياجات الإنسانية، قد بدأ ينشأ لديها الكثير من ألوان العجز بصورة كلية أو جزئية ويعد هذا بمثابة وضع جديد تمر به حياة المجتمع حيث تحدث العقبات التى تحول بين الأنظمة الاجتماعية وبين أدائها لوظائفها الأساسية. إن إحساس الناس بالمشكلات الناجمة عن عجز النظم القائمة ورغبتهم فى القيام بحلها يولد لديهم الشعور بضرورة التعامل معها (يختلف ذلك حسب تقييم الناس للوضع)، وهذه العملية تتم من خلال تكوين منظمات أو سياسات أو إجراءات جديدة لإشباع الحاجات غير المشبعة أو تعديل السياسات والإجراءات القائمة لتحقيق ذات الغرض، وهذه العملية يمكن أن نطلق عليها عملية إعادة التنظيم الاجتماعى،أى إعادة حالة التوازن فى المجتمع ، والذى تتولى المؤسسات السياسية سواء أكانت (تشريعية أو تنفيذية) الدور الأساسى فى القيام بها حيث إنها تشكل الأجهزة الموكل إليها اتخاذ القرارات المجتمعية الأساسية.

لكن السؤال الذى يطرح هنا هل تستطيع هذه المؤسسات المختلفة أن تسرع فى القيام بدورها التعديلى وبمعنى آخر هل تستجيب تلك المؤسسات باستمرار للمطالب التى تعبر عن احتياجات الناس؟

إن الكثير من المواقف تشير إلى أنه من غير المضمون أن تتم دائماً هذه الأمور فى مواقف يسود فيها الاتفاق العام أو الإجماع حيث قد تتعارض بعض المصالح وتثور بعض القضايا.

إن الأشكال الديموقراطية الحديثة تنص وتحث على ضمان حق المواطنين فى ممارسة حقوقهم فالإنسان فى الأنظمة الحديثة هو الغاية والهدف ومن ثم فانه يجب أن يعمد دائماً إلى المطالبة بحقوقه فى حال عدم الحصول عليها وذلك من خلال القنوات الشرعية لذلك، فالمواطن إلى جانب عضويته فى مجتمع الدولة هو عضو أيضاً فى عدة جماعات مثل المجتمع الثقافى أو المهنى وغير ذلك من الجماعات التى تتميز بها الحياة الاجتماعية الحديثة وهذه الجماعات الفرعية التى قد ينضم إليها قد تكون من القوة بحيث تتمكن من مساعدته على المطالبة بحقوقه والحصول عليها من النظام القائم فى

الدولة والذى من المفترض أن يستجيب لذلك لتحقيق ما نسميه بالعدالة الاجتماعية.

والخدمة الاجتماعية في المجتمع الإنساني تسعى لان تستجيب لاحتياجات الناس حيث تسعى لممارستها إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والوصول إلى مجتمع عادل يحرص على إشباع حاجات الناس وإزالة العقبات التي قد تعترض حياته.

إن هذه الدراسة تلقى الضوء على هذه الجماعات التى قد ينضم إليها المواطن فى المجتمع لمناقشة مفاهيمها وأساليب توظيفها.

تمهيد

يلاحظ أن الأهمية الكبيرة للحياة الجماعية للإنسان ترجع إلى كونه لا يستطيع أن يشبع احتياجاته المختلفة معتمداً على نفسه فقط بل إن هذا الإشباع لابد وأن يتم داخل الجماعات الإنسانية فالإنسان له حاجات أساسية لا يمكن أن يعيش بدون إشباعها ولكن فى كل الحالات لا يستطيع الإنسان أن يشبعها بمفرده.(١)

فالحاجة هى حالة من النقص أو الافتقار أو الاضطراب الجسمى أو النفسى إن لم تلق إشباعا أثارت لدى الفرد نوعاً من التوتر أو الضيق لا يلبث أن يزول متى أشبعت الحاجة.(٢)

وتتسم الحاجات الإنسانية بالعديد من الخصائص التى تزيد من أهمية اجتماع الإنسان مع غيره لإشباعها، فالاحتياجات متنوعة فهناك منها البيولوجى والاقتصادى والنفسى والاجتماعى، كما أنها نسبيه تختلف فى درجة إشباعها من شخص إلى آخر، كما أنها متجددة فإشباعها مرة لا يعنى إشباعها طول العمر فهى تحتاج لمرات عديدة من الإشباع. (٣)

ومن البديهى أن التغيير يعتبر جزءاً لا يتجزأ من طبيعة الكون الذى نعيش فيه، فهو يؤدى إلى تغيير فى الظروف والأوضاع التى أقيمت النظم الاجتماعية لإشباع الاحتياجات فى ظلها، ومن هنا فان عجز تلك النظم عن القيام بوظائفها يحدث فى المجتمع ما يمكن أن نطلق عليه بالتفكك الاجتماعى وهو ما ينجم عنه وجود مشكلات اجتماعية.

وكل هذه الأمور تحتاج إلى عملية اعادة للتنظيم الاجتماعى من خلال خلق مؤسسات أو سياسات أو إجراءات جديدة يتم من خلالها إشباع الحاجات غير المشبعة أو تعديل المؤسسات

والسياسات والإجراءات الحالية لتحقيق نفس الغرض مما يؤدى إلى إعادة التنظيم الاجتماعى ثم إلى حالة أقرب إلى التوازن [٤] وهذه العملية قد تكون على مستويات قومية أو حتى على المستوى المحلى الذى قد يكون نهاية المطاف للإحساس بالمشكلة المجتمعية.

وتعتبر عملية التنمية المحلية وسيلة هامة لزيادة الاستفادة من الموارد البشرية وتقوية الأفراد والمجتمعات لزيادة فهمهم للمشكلات وقدرتهم على علاجها وإيجاد أفضل الظروف لحياتهم من خلال تمكينهم من تقدير الحياة المجتمعية ، حيث تهتم عملية التنمية المحلية بتحقيق تقدم اقتصادى واجتماعى فى المجتمع وذلك من خلال مشاركة المواطنين والتعامل مع بناءات القوة فى داخله[٥] وبالتالى يمكن اعتبار جهود التنمية المحلية جزءاً من تكنولوجيا المجتمع لإعادة التوازن الاجتماعى.

الاحتياجات المجتمعية كنقطة بدء للتنمية المحلية :

تمثل الاحتياجات المجتمعية نقطة البدء الرئيسية لعملية التنمية المحلية إذ أن تلك العملية تبدأ استجابة لوجود احتياجات غير مشبعة كما أنها تسعى إلى إشباع تلك الاحتياجات.

وللاحتياجات الاجتماعية عدة تقسيمات :[٦]

١- احتياجات معيارية: وهى التى يضعها مهنى أو خبير كاحتياجات فى سياق أو موقف معين.

٢- احتياجات محسوسة: وهى تلك الاحتياجات التى يدركها صاحب الموقف نفسه ويريد التعبير عنها وإشباعها.

٣- احتياجات معبر عنها: وهى تلك الاحتياجات المحسوسة عندما تتحول إلى عمل أو إجراءات من أجل إشباعها.

٤- احتياجات مقارنة: إذا كانت مجموعة من الناس لا تحصل على خدمه أو خدمات تحصل عليها فعلاً مجموعة أخرى من الناس لهم نفس خصائص المجموعة الأولى.

هذا ويتم تقدير الاحتياجات المجتمعية باستخدام عدة وسائل هامة تتمثل أساساً فى قياس معدلات الفقر بالإضافة إلى التكاليف الخاصة بهذه الاحتياجات ويتم الحصول على هذه النتائج من خلال استخدام وسائل فنية هامة يقسمها البعض[٧] إلى جانبين :

المقاييس الكمية : وتتم من خلال استخدام طرق المسح الاجتماعى - الاجتماعات العامة -

جماعات التركيز[٨] - جماعات الاهتمام الخاصة - الملاحظة بالمشاركة.

المقاييس الكيفية : وذلك من خلال جمع المعلومات عن المشكلات والأوضاع المجتمعية المراد تغييرها.

كيف يستجيب المواطنون إلى طرائق حل مشكلاتهم؟ [٩]

إن المواطنين الذين يقومون بانتهاج أساليب لإشباع احتياجاتهم من خلال الأنساق الأعلى منهم يعتمدون فى ذلك على عدة جوانب :

- استراتيجيات تعبيرية : وهى قد تستخدم كرد فعل للإحباط الذى يتعرض له المواطن نتيجة لقلة حصوله على الموارد اللازمة مين خلال تعامله مع النظم الاجتماعية، فيلجأون إلى المغالاة فى التعبير عن ودهم واهتمامهم بالآخرين، محاولة منهم لكشف تعاطفهم كى يكونوا اتجاهات إيجابية نحوهم وبذلك يحصلون على ما يريدون منهم.

- استراتيجية عدوانية : إذا ما فشلت الاستراتيجية التعبيرية لأى سبب من الأسباب فقد يلجأون إلى نوع من العنف والعدوان ليحصلوا على ما يريدوه.

- استراتيجية الانعزال : إذا ما فشلت استراتيجية العدوان فان الأشخاص لا يحصلون على ما هو ضرورى لبقائهم على قيد الحياة الاجتماعية وفرض عزلة على أنفسهم.

- استراتيجية الحراك : أى بذل الجهد لمحاولة الحصول على موارد من النسق الاجتماعى بالقدر الذى لا يفى باحتياجات الإنسان الضرورية فحسب، بل بالقدر الذى يحصل عليه من هم أعلى فى السلم الاجتماعى. وهذه الإستراتيجيات تشير من جانب آخر إلى أن حصول الإنسان على احتياجاته لا يتم فى كل الأحيان فى مواقف بها اتفاق فقد يتطور الأمر إلى النزاع.

وقد بدأت برامج التنمية المحلية فعلاً "بأسلوب الرجل المهذب"[١٠] مفترضة أنها تعمل دوماً فى مناخ اجتماعى يسوده التعاون والاتفاق العام. غير أن هذا التصور المثالى غيرته خبرات الواقع، وأصبحت التنمية المحلية تعترف بوجود النزاع [١١] واختلاف الرأى والمصالح، رغم ميلها المستمر إلى التعامل فى مناخ تعاونى كلما أمكن ذلك.

ولذلك نجد أن هناك عدة مداخل أخرى لتحقيق التعامل من أجل إحداث أى تغيير مجتمعي

وهى :

- تقديم الخدمات : حيث تتم الاستجابة لضغط الاحتياج المجتمعى من خلال توفر الإشباعات للاحتياجات المختلفة وتنمية الموارد المتاحة لزيادة الإشباع.

- الدفاع : وهو يحدث عندما يزداد عدد الأفراد فى المجتمع الذين يتعرضون للمعاناة بسبب ضعف الإشباعات لديهم ويتم الدفاع من خلال استخدام وسائل التأثير الخلفى المختلفة والتى يمكن أن تحدث تغييرا فى بناءات القوة داخل المجتمع.

- التعبئة : وهى عملية تعتمد أساساً على استخدام القوة بواسطة الناس أصحاب المصلحة للتحرك المباشر وبأنفسهم لتحقيق الإشباعات المختلفة.

- التنظيم : ويأتى عند وجود تحدى بين علاقات القوة داخل المجتمع ، وهدف التنظيم هو البناء المستمر للمنظمات الاجتماعية التى يمكن أن تشبع الاحتياجات الخاصة بأعضائها.(١٢)

وبناءً على ذلك فان نسق القوة فى المجتمع يؤثر تأثيراً كبيراً على طريقة حل المشكلات المجتمعية. والأساليب المستخدمة فى ذلك. وتمثل جماعات الضغط فى المجتمع جزءاً هاماً من بناء القوة السائد فى المجتمع والذى لا يمكن إغفال الدور الحيوى الذى يلعبه فى إيجاد نوع من التوازن خاصة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فى إطار ما يخوله الدستور من حقوق المواطنين ولهذا فان هذه الجماعات لا يمكن إغفال دورها أو تجاهله، ويكفى أن نقول إن اهتمام النسق السياسى فى المجتمع - {وهو المسؤول عن تقديم الإشباعات المختلفة للأفراد بالمجتمع} بأنساق القوة فى المجتمع يؤدى إلى التأثير الشديد عليه فرجال السياسة شديدى الحساسية للوزن السياسى والاجتماعى لكل جماعة أو فئة وعندما يأتى دور تحديد الاحتياجات ذات الأولوية بالإشباع فعادة ما تحظى احتياجات ذوى القوة الكبيرة بأولوية الإشباع.

ومن هذا المنطلق يرتكز هذا البحث على تناول موضوع جماعات المصالح فى المجتمع من حيث أساليب توظيفها على المستوى المحلى فى جهود التنمية المحلية .

ولتحقيق هدف هذه الدراسة نجد أنفسنا مطالبين بتغطية هذا الموضوع من خلال الحديث عن بعض المحاور الرئيسية التى يمكن وضعها فيما يلى :

القسم الأول: ماهية ومفهوم جماعات المصالح .وتتضمن :-

- التعريف بجماعات المصالح وأنواعها . إشكالية التعريف

- جماعات المصالح .... إشكالية الفاعلية

القسم الثانى: جماعات المصالح والتنمية المحلية فى مصر. وتتضمن:-

- جماعات المصالح والمجتمع المصرى .... إشكالية الاعتراف المجتمعى

- جماعات المصالح والتنمية المحلية .... إشكالية الربط

- جماعات المصالح وطريقة تنظيم المجتمع ... إشكالية تبادل المنافع

القسم الأول

أولا: التعريف بجماعة المصالح

(١)إشكالية التفرقة والتعريف

أ- التعريف :

يقصد بالجماعة علاقات مختلفة بين الأفراد كما قد ينظر إليها على أنها تنظيمات فى مستويات مختلفة من التعقيد، كما قد ينظر إليها على أنها ائتلاف بين مجموعة من الأفراد تضمهم خصائص عامة مشتركة.[١٣]

إن الإشكالية التى نتعرض لها فى هذا المجال هى أن هناك العديد من المصطلحات التى ترتبط ترادفياً ببعضها وهذا ما يؤدى إلى إحداث الخلط بينها. [١٤]

جماعة مصلحة ، جماعة ضغط، جماعة وسيطة ، جماعة عمل اجتماعى، جماعة مساعدة ذاتية، لوبى، جماعة منظمة، جماعة قوة، جماعة ارتكاز، الحشد ، الخ

كل هذه المفاهيم تتعدد وتتباين وتختلط تعريفاتها وتشترك أيضاً. وإذا ركزنا على أكثر ثلاثة من هذه المفاهيم تداخلاً لوجدنا أننا ستقصر حديثنا في مثل هذا البحث على ثلاثة مصطلحات هى جماعات الضغط/ جماعات المصلحة/ جماعات اللوبى نوضح معانيها وتداخلاتها كما يلى:

يرى البعض أن جماعة الضغط تضم مجموعة من الناس ذات مصالح مشتركة تمارس نشاطاً سياسياً أو نقابياً طبقياً أو اجتماعياً بقصد التأثير المباشر أو غير المباشر فى تصرفات الحكومة أو

مواقفها أو مواقف الهيئات الحكومية او مواقف الهيئات التشريعية لصالح هدف معين، يحقق أغراض الجماعة الضاغطة ويستخدم هذا التعبير أكثر فى الولايات المتحدة الأمريكية والنظم البرلمانية الغربية. وللضغط عدة أنواع منها ما هو سياسى ومنها ما هو ثقافى أو مهنى أو اقتصادى بهدف المنفعة المادية أو المعنوية، ومنها ما هو إنسانى للبحث عن رعاية الطفولة مثلاً ورعاية الشيخوخة أو الرأفة بالحيوان ومنها ما هو اجتماعى كالمحافظة على البيئة ومنها ما هو محدد بغرض معين كجماعة الوحدة الأوربية فى بريطانيا ومنها ما هو للدفاع عن مصالح الدول الأجنبية داخل الدولة.[١٤ب]

كما يعرفها آخرون بأنها عبارة عن مجموعات من الناس يشتركون فى سمة عامة، ويتفاعلون على أساس هذه السمة، وليس من الضرورى أن تكون هذه السمة شيئا ماديا، وإنما قد تكون اتجاها[١٥] .

كما يخصها البعض بأنها جماعة منظمة أو غير منظمة من الأفراد الذين تجمعهم مصلحة أو روابط موحدة ويهتمون بتنمية مصالحهم وحمايتها بواسطة التأثير على الرأى العام وممارسة الضغط على صانعى القرارات الحكومية للتأثير عليهم دون محاولة الوصول إلى السلطة [١٦]ويعرفها البعض بأنها جماعة منظمة من الأفراد ذات مصالح مشتركة، وتحاول التأثير فى المسئولين فى الحكومة لتوجيه السياسات العامة بشكل مباشر او غير مباشر وفى المسائل التى تؤثر فى مصالح أعضائها، وتختلف هذه الجماعات فيما بينهما فى الحجم والثروة والقوة والأهداف.[١٧]

ويذهب البعض إلى اعتبار جماعات المصلحة هى جماعات ضاغطة حينما تعمل على الصعيد السياسى،كما أنها تستخدم تبادلياً مع جماعات الضغط ويرى البعض بان جماعات المصالح تستخدم من قبل بعض الكتاب لتسمى بجماعات الضغط. [١٨]

ويذهب آخرون إلى اعتبار اللوبى شكلا من أشكال جماعات الضغط عندما يعمل على المستوى السياسى فهم أفراد يعملون فى سبيل التأثير على قرارت الحكومة، كما انهم أشخاص يقومون بإغراء البرلمان للتصويت مع أو ضد قانون ما.[١٩] ويشير البعض إلى اعتبار جماعات المصالح بأنها تلك التجمعات المنظمة ذات العضوية الاختيارية أو الإجبازية والتى تهدف إلى تحقيق مصالح أعضائها والتى قد تلجأ فى سبيل ذلك إلى الضغط على السلطة السياسية، كما قد تستخدمها الأخيرة كأداة للسيطرة على الأعضاء المنضمين إليها[٢٠]

وبإمعان النظر فى التعريفات السابقة(*) يتضح أن هذه التعريفات تخلط فى سياقها بين المصلحة والضغط،فى حين أن أخرى تضع المصلحة بجوار الضغط كما أن معظم التعريفات تصف نفس الفكرة أو النشاط باستخدام كلمات متماثلة تقريباً وان كانوا يستخدمون أسماء مختلفة.

ووجه الاختلاف أن تأثير اللوبى حسب التعريفات يقتصر على نوع واحد من القرارات الحكومية وهو الأعمال التشريعية إلا أن تعريفا آخر أشار إلى التأثير على أعمال المؤسسات التشريعية والتنفيذية والحكومية أيضاً.

وعلى الرغم من كل هذه المفاهيم والتعريفات فإننى أرى أن استخدام مصطلح جماعات المصالح هو المصطلح الأكثر دقة، حيث فى الاعتقاد أن مصطلح جماعة مصلحة هو مصطلح أكثر شمولاً ونرجع ذلك إلى التالى :

١- لا توجد جماعة بغير مصلحة وبالتالى فالمصلحة أمر ملازم للجماعة دائماً أما الضغط فيمثل أحد ألوان النشاط الذى تمارسه الجماعة فى سبيل تحقيق المصلحة فهى قد تضغط، أو تساند، ومعنى هذا أن الضغط يوجد أحياناً ويختفى أحيانا أخرى، ولهذا يصبح منطقياً وصف الجماعة بالشىء الملازم لها أى المصلحة وليس بالشىء المتغير أى الضغط.(٢١)

٢- أن جماعة المصلحة تجمع فى جوانبها الضغط وغير ذلك من الأنشطة كالإقناع مثلاً وخاصة عندما تتجه إلى الرأى العام، وكذلك فان الكثير من جماعات المصالح أصبحت تمارس نشاطات متعددة بالإضافة إلى ممارسة الضغط الذى إن مورس فقد لا يمارس بصفة مستمرة وإنما فى أوقات تحتاج إليه هذه الجماعات.

٣- أننا سنستخدم مصطلح المصالح والضغط واللوبى فى سياق واحد وهى اعتبار أن المصالح تمثل صفة الجماعة، أما الضغط فهو وسيلة ونشاط، أما اللوبينج فيمكن اعتباره عملية الوصول إلى الهدف.

ويجدر بنا أن نفرق بين جماعة المصلحة والحزب السياسى، باستثناء أحزاب المصالح فبينما يهتم هذا الأخير بكافة قضايا المجتمع تهتم جماعة المصلحة بأمور محددة أضيق بكثير من مجالات

(*) التعريفات السابقة ليست كل التعريفات فهى المتاحة فى يد الباحث فهناك الكثير من التعريفات الاخرى ولكن لعدم التطوير اختار الباحث هذه التعريفات لتكون نماذج وامثلة.

اهتمامات الحزب وبينما يحاول الحزب السياسى الوصول إلى السلطة من اجل تحقيق برنامجه تعمل جماعة المصلحة على تحقيق رغباتها عن طريق التأثير فى الرأى العام وممارسة الضغط على صانعى القرارات فى الدولة وحملهم على الاستجابة لمطالبها دون أن تسعى للوصول الى السلطة.(٢٢)

ومن جانبنا وبناء على التحليلات السابقة نحاول أن نضع تحديدا لجماعات المصلحة على اعتبار أنها تتميز بثلاث خصائص: (٢٣)

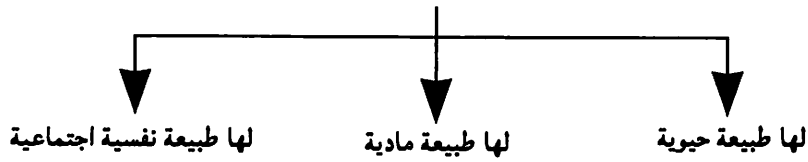

١- تتمثل طبيعتها الحيوية فى عنصر الإنسان المكون لها فهى بذلك من الأشخاص.

٢- فلها طبيعتها المادية متمثلة فى أماكن تواجدها وهيئتها المادية

٣- لها طبيعة نفسية اجتماعية.

وتتسم هذه الجماعات بالتالى:

- وجود مصلحة مشتركة تربط الأشخاص ببعضهم البعض بغض النظر عن ارتباطاتهم الأيديولوجية، حيث يحتمل أن تكون مختلفة او قد تكون متجانسة.

- عدم السعى للوصول إلى السلطة وبالتالى فهى مختلفة عن الحزب السياسى.

- التأثير فى السلطة الحاكمة وقراراتها وسياساتها بحيث تسير هذه الأمور لصالحها.

- اعتماد هذه الجماعات على استخدام وسائل مختلفة قد تركز على الضغط تارة والإقناع تارة أخرى، وتحقق ذلك من خلال نهج خاص يسمى بالتأثير الخلفى (اللوبينج)

- تنوع الجماعات حسب اهتماماتها فقد تكون جماعات عامة، حيث يمثل أفرادها قطاعاً جماهيرياً عاماً فى المجتمع، وقد تكون جماعات خاصة يمثلها أفراد تجمعهم مصالح شخصية وقد تكون جماعات متعددة تتحدد أهدافها فى الدفاع عن بعض المصالح الاجتماعية ، وقد تكون سياسية تتحدد مصالحها فى الدفاع عن مصالح سياسية معينة، وقد تكون جماعات اقتصادية أو إدارية.

- أن هذه الجماعات تفترض وجود قدر من الولاء والانتماء من قبل أعضائها فتماسكها

الداخلى أمر هام لاستمراريتها.

- أن هذه الجماعات وهى تلعب دورها فى تحقيق أهدافها لها تأثيرها على المسار السياسى وخاصة فى العمليات الانتخابية وهى قد تكون قادرة على إنجاح أو إفشال هذا السياق.

ب- الأهمية والأنواع :

يشير البعض إلى أنه إذا تعارضت التغيرات التنموية مع مصالح الأفراد والجماعات فى المجتمع فلا شك أنها ستواجه بمقاومة شديدة من هذه الفئات التى ستسعى إلى نشر روح المقاومة للتغيرات الجديدة فى أكبر نطاق ممكن، بل قد يصل الأمر إلى مقاومة بعض المشروعات بإيقاف تنفيذها إذا كان لبعض أصحاب المصالح الخاصة نفوذ كبير بالمجتمع.[٢٤]

فجماعات المصالح من أهم الفاعلين فى النظم السياسية لبلدان شتى ذلك أن الفرد المهتم سياسياً يميل إلى المشاركة في النشاط الجماعى الذى تزاوله جماعات المصلحة بهدف التأثير فى عملية صنع القرارات فهى تعمد إلى صياغة المطالب والتعبير عن الاتجاهات، وهى بما تباشره من أعمال وما تؤديه من وظائف تكسب النظام السياسى والاجتماعى ديناميكيته وحيويته[٢٥] وإذا ما تحولت الاهتمامات إلى قلق لدى المواطن العادى فان هذا القلق يتحول إلى ضغط لا يمكن للسلطات تجاهله.[٢٦]

وهذا يوضح لنا أهمية هذه الجماعات وآثارها. حيث أبرزت الكثير من الدراسات أن جماعات المصلحة ظاهرة حديثة برزت للوجود مع كبر حجم المجتمع السياسى، وازدياد عدد المشاركين فى الحياة السياسية وتقدم التكنولوجيا الاتصالية بشكل جعل السلوك الجمعى أمراً ممكناً. وبذلك فجماعات المصلحة هى من خلق المجتمعات الحضرية والصناعية وهى موجودة أيضاً فى دول العالم النامى، ذلك أن التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى تمر به هذه المجتمعات يستدعى بالطبع ظهور جماعات المصلحة.[٢٧]

وبالنسبة لأنواع هذه الجماعات هناك الكثير من التصنيفات التى نتناولها إلا أن أشهر هذه التصنيفات فى الأدبيات السياسية ما يلى :[٢٨]

هناك تصنيف قسم هذه الجماعات إلى صنفين:

١- جماعات الاهتمام الخاصة، وهى تربط بين أعضائها بمصلحة خاصة مثل النقابات المهنية.

٢- جماعات عامة، وهى تهتم بمسائل عامة للمجتمع ككل سواء كان ذلك على المستوى المحلى أو القومى مثل جمعيات حماية الطفولة ، مكافحة التدخين، جمعيات حماية المستهلك.

وهناك من يصنف جماعات المصالح داخل مصر بالذات إلى عدة تصنيفات هى:

١- جماعات المصالح شبه المنظمة ويدخل فى نطاقها المؤسسة الدينية وجمهور الطلبة .

٢- جماعات المصالح المنظمة ويتضمنها اتحادات العمال، اتحاد رجال الأعمال ، النقابات المهنية مثل نقابة المهندسين، الأطباء، المحامين.

٣- جماعات المصالح غير المنظمة مثل الحشود فى المظاهرات.الخ.

(٢) إشكالية الفاعلية: الوظيفة - الاستراتيجيات - التكتيكات - محددات التأثير

أ- الوظيفة :

إن جماعات المصالح تصبح أكثر فاعلية بأدائها للعديد من الوظائف الهامة :

١- أنها وسيلة رئيسية تسمح بالمشاركة السياسية والاجتماعية.

٢- هى بوتقة لمخرجات نبض المجتمع ونبض الشارع تنقل المعلومات والأفكار التى يشعر بها المواطن إلى الحكومة وخاصة فى المجال الفنى ومجالات الخبرة المختلفة وتقدم للحكومة المشورة وخطوط التأثير والعمل.

٣- قد تحل هذه الجماعات فى بعض الأحيان محل المعارضة فى القيام بدورها فهى قد تقوم بدور الموجه والمنبه والناقد فى مواجهة الحكومة.

٤- هى وسيلة هامة منظمة للدفاع عن مصالح الأفراد وحرياتهم والتأثير فى الرأى العام .

٥- تحقق التضامن والمعارضة والضبط والدفاع والتنفيذ للمصالح.

٦- تحقق تأثيراً كبيراً على مسار العملية الانتخابية على كافة المستويات. (٢٩)

ب- الاستراتيجيات :

سبق أن أوضحنا فى سياق هذا البحث أن هناك عددا من الاستراتيجيات التى يستخدمها المواطنون فى حياتهم والتى تعبر عن المواقف التى يمرون بها وهى غالباً تتراوح بين مواقف إقناع

ومواقف نزاع متصل بينهما ولعل من أهم هذه الاستراتيجيات الاستراتيجية التعبيرية، الاستراتيجية العدوانية، استراتيجية الانعزال ، استراتيجية الحراك.[٣٠]

وهناك مجموعة من العوامل التى يجب الإشارة إليها فى هذا الصدد لها تأثير على اختبار جماعات الضغط لاستراتيجيتها وهى : [٣١]

١- إدراك البيئة : ويقصد به إدراك كل طرف لنوايا الأطراف الأخرى والنتائج المترتبة على هذا الإدراك، وفى حالات كثيرة لا يكون هذا الإدراك سليماً، إذ كثيرا ما يفترض البعض دوافع وأهدافاً غير حقيقية لآخرين مما يتعاملون معهم ثم يقومون باتخاذ بعض القرارات بناء على هذا الاعتقاد الخاطئ.

ومن ثم فان إدراك البيئة عامل هام فى التأثير على اختيار الإستراتيجية التى تتبناها هذه الجماعات الضاغطة وما لذلك من آثار على ميكانيزمات العمل فيما بعد.

٢- القوة :[٣٢] يقصد بالقوة في هذا المجال درجة تمكن الجماعة او الشخص بالعمل مستقلا عن الآخرين وكلما كانت الجماعة اقل اعتمادا على غيرها كلما زادت قوتها ، أما إذا زاد معدل اعتمادها على غيرها كان ذلك مؤشرا على ضعف قوتها وهذه خاصية هامة لجماعات الضغط.

٣- الزمن : [٣٣] يمثل الزمن الوقت المتاح أمام الأطراف المعنية للتعامل فيما بينها . وقد يكون الوقت المتاح محددا ، فيتم التعامل مع قضايا قصيرة الأمد تتطلب قرارات وحلولا سريعة مع عدم إتاحة وقت كاف للتدبر، أما إذا كان الوقت المتاح أطول، فان ذلك يؤدى إلى التعامل مع قضايا طويلة الأمد، مما يتيح الفرصة للتدبر واتخاذ قرارات لا تتعلق بالموقف الراهن فحسب بل بالمستقبل أيضاً.

٤- الشرعية : تمثل الشرعية المدى الذى يستطيع من خلاله كل طرف استخدام نوع من النفوذ مع الأطراف الأخرى، على أن يكون هذا النفوذ قانونيا.

جـ- التكتيكات :

تعتمد جماعات المصالح فى وسائلها على الاتصال المباشر بأعضاء الحكومة و بأعضاء المجالس التشريعية وتستخدم فى ذلك الكثير من الأساليب كالإقناع والمعلومات والهدايا والرشاوى والحفلات

والولائم الفاخرة والوعود بالانتخاب أثناء الحملات الانتخابية، كما لجأت بعض الجماعات إلى مكاتب مجهزة بالباحثين والكتابات والمعلومات والدراسات والنشرات لتقديم الحجج لصالح اللجان المعدة وتزويد المسئول التنفيذى أو المشرع بمعلومات وبحوث تخدم غرض الجماعة أو بقية الرأى العام وبالتالى تؤثر على الحكومات والمجالس التشريعية بطريقة غير مباشرة مستخدمة وسائل الاتصال المختلفة. (٣٤)

فجماعات المصالح لا تتكون لمجرد إعلام أو إخبار صانعى القرارات بمطالبها وإنما أيضا لتحقيق هذه المطالب، لهذا فهى تبحث عن قنوات خاصة لنقل المطالب وعن أساليب خاصة لإقناع صانع القرارات فان هذه المطالب تستحق الاهتمام والعناية والاستجابة.

ويمكن وضع هذه التكتيكات فى الجوانب التالية :

١- المساومات المستترة والاتصال :

ويستخدم هذا التكتيك بصفة عامة فى معظم النظم، وحتى تستطيع الجماعات أن تساوم لابد أن يتوفر لها إمكانية الوصول إلى مراكز صنع القرار، ويقصد بالمساومة حدوث تبادل بين الطرفين بهدف التوصل إلى اتفاق بينهما ، ويتضمن هذا التبادل ارتفاع الحجج، و تقديم مطالب وتنازلات وتمر المساومة بعدة مراحل:

- مرحلة ما قبل التفاوض : وفيها تحاول الجماعات استخدام كل ما هو متاح لديها من إمكانيات لاثبات قدرتها على الضغط على الجهات المسئولة.

- مرحلة اتخاذ القرار بالتفاوض : وفيها عندما يتخذ الطرفان القرار بالدخول فى مفاوضات.

- مرحلة التسوية : وهى تأتى لتنفيذ ما اتفق عليه.

٢- الدعاية والمعلومات :

من خلال هذا التكتيك توجه الجماعات حملات الدعاية إلى الجماهير على اعتبار أن إقناع الجماهير أو إثارة اهتمامهم بفكرة أو سياسة ما سوف تدفع إلى التأثير على جهاز صنع القرار.

أما تقديم المعلومات إلى صانعى القرار فيعد أمراً بالغ الأهمية فان استطاعت جماعة المصلحة أن تقدم المعلومات أو تضع وجهات نظرها أمام لجنة وزارية، تشريعية، حزب سياسى، أو إحدى

الإدارات الحكومية التي أصبحت طرفاً فى عملية صنع القرار فيعد هذا أمرا هاما.

٣- المساعدة الانتخابية :

وهو تكتيك تستخدمه جماعات المصلحة من آن إلى آخر بهدف مساعدة مرشح ما على الفوز وإسقاط مرشح آخر، وقد تكون المساندة بالمال أو الرجال أو الدعاية أو بالثلاثة معاً، والغرض من هذه المساعدة هى التهيئة المستقبلية للنفاذ إلى صانعى القرارات.

٤- خلق علاقات خاصة مع الأحزاب السياسية :

حيث قد تسعى جماعات المصلحة إلى إنشاء نوع من القرابة السياسية مع حزب أو أكثر, وخاصة أحزاب المعارضة.

٥- العنف :

قد تلجأ جماعات المصلحة إلى استخدام العنف كسلاح للتعبير عن المطالب خاصة إذا لم تستطع أن تفعل ذلك من خلال القنوات الشرعية ويلاحظ أنه فى السنوات الأخيرة انتشر العنف كأداة للتعبير عن المصالح ليس فقط فى الدول المتقدمة بل فى النامية أيضاً مثل : حركات الطلاب/ العمال / الأقليات الدينية / العرقية - الخ

٦- التمثيل المباشر :

حيث تسعى جماعات المصلحة إلى التمثيل المباشر فى أجهزة صنع القرار ويعتبر البرلمان أحد الأماكن المرشحة لهذا التمثيل.[٣٥]

ويضيف البعض [٣٦] مجموعة من التكتيكات التى قد يحتمل استخدامها أثناء العمل من خلال أى جماعة فى المجتمع وخاصة فى مواقف استخدام القوة وهى :

- التعاون بين الأطراف.
- التحكيم عن طريق طرح القضية على جبهة محايدة.
- التنظيم من خلال تجمع الأفراد وتنشيط الاهتمامات المشتركة.
- اختيار العمل ويقصد به التحريك بالقضية من نقطة اهتمام العملاء والمنظمة.
- الإجبار اللين لتحقيق الإخضاع.

- التأثير فى الرأى العام.

ويعتبر هذا التكتيك من التكتيكات الهامة لدى جماعات المصالح ويقصد بالرأى العام هنا الطاقة النهائية الناتجة عن عملية تفاعل شعورية ولا شعورية بين أفراد جماعة ما إزاء موقف معين أو قضية وقعت فى بيئتهم وخلفت توتراً واضحاً ذا صلة بمصالحهم.(٣٧)

د- محددات التأثير:

تطرح فى هذه الجزئية مجموعة من العوامل التى تجعل من هذه الجماعات مؤثرة أو غير مؤثرة فى نطاق عملها، ويحدد البعض ذلك فى :

١- الخصائص الذاتية للجماعة : من حيث الحجم / مدى التماسك / درجة اهتمام أعضائها بقضاياهم/ حجم الموارد المالية. ومن هنا يلعب كبر الحجم والتجانس والانتماء والموارد المالية الضخمة دوراً هاماً فى تأثيرها.

٢- الثقافة السياسية للمجتمع : ومدى الحرية التى يعطيها المجتمع سياسياً لأفراده ويدخل فى ذلك أيضاً اتجاهات الجماعة ذاتها فعلى سبيل المثال يصعب على جماعة ما أن تكون مؤثرة سياسياً إذا كان اتجاه أعضائها ثورياً وعدوانياً.

٣- طبيعة القضايا العامة أو السياسات : حيث إن القضايا المطروحة والسياسات تؤثر على جعل الجماعات النافذة فى هذا المجال أكثر قدرة على الظهور فمثلاً إذا اهتمت السياسة العامة بمشروعات الرفاهية الاجتماعية زاد نفوذ جماعات المصلحة المهتمة بمسائل التخطيط الحضرى، الإسكان ، الصحة، المواصلات الخ

٤- درجة استقلال الجماعات عن الحكومة والقوى السياسية الأخرى: حيث إن الارتباط بالحكومة أو حزب ما يجعلها واقعة تحت تأثير أيهما ففى حالة ارتباطها بحزب مثلاً فان وزنها السياسى يتوقف بدرجة كبيرة على ما للحزب من نفوذ.

٥- الإطار السياسى: الذى يمكن من الوصول إلى عملية صنع السياسة العامة ويقصد بالوصول أن تتاح للجماعة فرصة كافية لعرض مطالبها ووجهات نظرها على من يتخذون القرار.

٦- التشكيل الرسمى للسلطة الحاكمة : ويبرز ذلك من خلال جانبين : مدى الأخذ بأسلوب

المركزية أو اللامركزية فى النظام ففى الأسلوب الأول لا جماعات مصالح ولا تأثير إلا فى أضيق الحدود أما فى الشكل الثانى (اللامركزية) فتزيد من فرص عمل هذه الجماعات. والجانب الآخر مدى الفصل بين السلطات حيث إن تطبيق هذا العنصر يخلق ويضاعف فرصة هذه الجماعات فى القيام بأنشطتها.

القسم الثانى

ثالثا : المجتمع المصرى وجماعات المصالح

(١) إشكالية الاعتراف المجتمعى

تتحدد المعالم الأساسية للنظام السياسى المصرى فى :-

- التأكيد على حقوق الأفراد وحرياتهم ووضع الضمانات التى تكفل حمايتها.
- الأخذ بنظام تعدد الأحزاب السياسية.
- النظام الجمهورى ركيزة أساسية لنظام الحكم.
- الأخذ بنظام الديموقراطية شبه النيابية.
- الأخذ بالنظام شبه البرلمانى. (٣٨)

وتقوم المؤسسات السياسية فى المجتمع المصرى على ما يلى:-

أ- المؤسسات الحكومية: والتى تتكون من المؤسسات التنفيذية : رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء .(الحكومة)

ب - ثم السلطة التشريعية وتتضمن ، نظام المجلسين :- مجلس الشعب ومجلس الشورى.

جـ- أما المؤسسات السياسية غير الحكومية :- فتشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح. (٣٩)

وتتميز مصر بوجود عدد كبير من جماعات المصالح من كل الأنواع مثل الاتحادات العمالية، والنقابات المهنية ، والجمعيات التعاونية والخيرية والمؤسسات الاجتماعية، والغرف التجارية، والتنظيمات الطلابية والنسائية.

وقد تزايدت هذه الجماعات فى الآونة الأخيرة من حيث عددها ومن حيث كثافة حجم العضوية

مما أدى إلى تعاظم دورها فى العملية السياسية وتصاعد نشاطها فى التأثير على مخرجات النظام السياسى ويختلف موقف هذه الجماعات عن موقف الجماعات المتنافسة فى النظم السياسية الأخرى والتى تلجا إلى ممارسة ضغوط شديدة على حكومتها، إذ أن نشاط هذه الجماعات فى مصر يعكس التعاون مع الحكومة وفي نفس الوقت تأخذ الحكومة رغبات هذه الجماعات فى اعتبارها وتلجأ إلى مشورتها فى جميع الأمور والقضايا التى تتصل بمصالحها من ناحية والمصلحة العامة من ناحية أخرى(٤٠).

ولقد كفل الدستور المصري فى مادتيه (٥٥)، (٥٦)، شرعية هذه الجماعات حيث أشار إلى حق المواطنين فى تكوين الجمعيات وكذلك فى إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديموقراطى وتكون لها شخصيتها الاعتبارية. (٤١)

ويلاحظ أن هناك العديد من جماعات المصالح فى المجتمع المصرى من أمثلتها:-

النقابات العمالية : وتعرف النقابة بأنها تنظيم سياسى وقد برزت فى أحضان الوسط العمالى فى أواخر القرن الماضى ، خاصة ابتداء من الاعتراف بحق الاجتماعات واقتصر الأمر فى هذا على التنظيم النقابى فى حدود العمل ومهنة العامل ثم مطالبة العمال لمزيد من الحقوق وإنشائهم صناديق الأمانات وبحقهم فى الانضمام للأحزاب ثم باشراك أقطابهم فى الحكم اصبح للنقابات نشاط سياسى فأصبحت ضمن القوى الضاغطة التى تؤثر فى الحكومات إلى حد إسقاطها عند اللزوم.(٤٢)، ومن ثم فان النقابة العمالية هى جماعة تتكون من العمال للنهوض بأحوالهم والدفاع عن مصالحهم أمام أصحاب العمل والسلطة المختصة.(٤٣) وهناك في مصر ما لا يقل عن إحدى وعشرين نقابة عمالية تقع تحت نطاق الاتحاد العام للعمال .(٤٤)

النقابات المهنية : فهناك الكثير من النقابات التى تجمع فى عضويتها أصحاب المهنة الواحدة وهذه النقابات قد تصل عضويتها إلى الآلاف مثل نقابة المحامين التى يبلغ عدد أعضائها فى القاهرة فقط نحو (٤٠ ألف) عضو ، وتلعب النقابة دورا هاما فى الحفاظ والدفاع عن حقوق المحامين على مستوى الجمهورية وتقديم الخدمات لهم.(٤٥) وهناك نقابة الاجتماعيين، ونقابة المهندسين ، والمعلمين...الخ.

الاتحادات الطلابية :- وهى تنتشر على مستوى المدارس بكافة مراحلها ، وكذلك الجامعات

لتمثل قناة شرعية للاتصال بين الطلاب والهيئات التعليمية.

نوادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات : وهى منتشرة بجميع الجامعات المصرية، وتضم فى عضويتها جميع أعضاء الجامعة من هيئة التدريس .

الجمعيات والمؤسسات الخيرية : والخاضعة للقانون ٣٢ لسنة١٩٦٤ بشأن الجمعيات الخاصة .

جمعيات رجال الأعمال : وهناك الكثير من أشكالها.(٤٦)

وثمة الكثير من الأشكال الأخرى لهذه الجماعات مثل جمعيات المحاربين القدماء ، جمعيات الصداقة المصرية الأجنبية .الخ. ، وكذلك بعض المؤسسات الدينية كالمؤسسة الدينية الإسلامية وكذلك المؤسسة القبطية. (٤٧)

رابعا: التنمية المحلية وجماعات المصالح: إشكالية الربط

إن حركة تنمية المجتمع المحلى تعتبر فى الواقع من اكثر القوى الاجتماعية تأثيرا فى عمليات التغيير المقصود، خلال الثلاثين عاما الماضية ، ففى العالم اليوم توجد ثلاثون دولة على الأقل تبنى كل منها برنامجا قوميا لتنمية المجتمعات المحلية ، كما أن ثلاثين دولة أخرى تأخذ بصورة او بأخرى من صور برامج التنمية المحلية لإحداث التغيير المقصود، كما شهدت السبعينات من هذا القرن قمة هذا التطور حيث أصبحت أمثال تلك البرامج منتشرة فى آلاف من المجتمعات المحلية فى العديد من دول العالم.(٤٨)

إن المتتبع للتعريفات الخاصة بالتنمية المحلية يستطيع أن يستخلص أنها عملية للعمل مع المجتمعات لمساعدتها لإيجاد تصور حول الكيفية التى يستطيع من خلالها السكان المحليون تحسين أوضاعهم الاجتماعية وصولا إلى تحقيق الرفاهية فى الحاضر والمستقبل ، وجهود التنمية المحلية تعتمد اعتمادا كبيرا على مشاركة المواطنين .(٤٩)

ولإحداث التنمية المحلية هناك ثلاثة مداخل رئيسية هى :-

مدخل المساعدة الذاتية- مدخل المساعدة الفنية - مدخل الصراع. (٥٠)

وهذا ما يحلله البعض فى أن الهدف من الممارسة الخاصة بالتنمية المحلية تعتمد على :-

١- تنمية المهارات التنظيمية والقدرات الخاصة بالمواطنين وجماعات المجتمع .

٢- استخدام التخطيط الاجتماعى بطرق فاعلة مع ربطها بتحقيق العدالة الاجتماعية . (٥١)

٣- توظيف رؤوس الأموال من خلال الجماعات القاعدية المحلية.

٤- الدفاع من خلال التحالفات عن مشكلات المجتمع المحلى .(٥٢)

كما أن ممارسة التنمية المحلية تركز بصفة عامة على مشاركة المواطنين بصورة اكثر فاعلية لإصلاح البناءات الاجتماعية .(٥٣)

جماعات المجتمع المحلى : -

يقترح الباحث عبد الحليم رضا(٥٤) تقسيم جماعات المجتمع المحلى إلى :

١- جماعات طبيعية، وهى الأسرة بأشكالها المختلفة التى تبدأ من الأسرة النووية إلى الأسرة الممتدة فى المجتمعات التى يغلب عليها الطابع العشائرى أو القبلى.

٢- جماعات غير رسمية ، وهى جماعات تضم أعضاء على قدر عالى من التجانس من سكان المجتمع، ولا تربط بينهم صلات القربة الدموية بالضرورة، بل أن الرباط الجماعى بينهم قد يكون الجيرة أو المصالح المتبادلة أو الصداقة.

٣- جماعات رسمية، والتى تضم أفراداً ينتمون لعمل رسمى واحد وتجمعهم منظمة عمل رسمية واحدة وهؤلاء قد يكون بعضهم من خارج سكان المجتمع المحلى ولكنهم يعملون فيه.

٤- جماعات عمل، وهى تشكل وتكون أساساً لممارسة عملية تنمية المجتمع المحلى وهى أقل الجماعات السابقة من حيث عمرها الزمنى لأنها تتكون لتأدية نشاط تنموى معين وتنتهى بإنجازه.

جماعات شعبية : وهذا النمط من الجماعات المحلية يمكن توظيفه وتطوير دوره، حيث إنه يحقق ما يلى:

- تربط هذه الجماعات نفسها بالمجتمع المحلى وهذا يؤدى إلى إمكانية تبادل العون فيما بينها لصالح المجتمع المحلى.

- تحقق انسياب المعلومات وخلق قنوات الاتصال .

- تمثل مجالا اجتماعيا حيث تمكن أعضائها من إشباع بعض الاحتياجات النفسية والاجتماعية، ويقصد بالمجال الاجتماعى عملية تفاعل تؤدى إلى ناتج متميز، مع حدوث تغير فى عناصرها بمرور الوقت . ويتسم بناؤه بوجود مستويين:

١- اجتماعى ويتضمن العلاقات الناجمة عن التفاعل بين مكونات المجال .

٢- ثقافى ويشمل الأفكار الموجهة لتلك العلاقات

هذا وتنبثق هذه الجماعات كمجال اجتماعى من المصالح او المصلحة التى تؤدى إلى التفاعل البناء على مستوى المجتمع. ويمكن الاستفادة من هذه الجماعات فى تطوير المشاركة الشعبية .

وتضم هذه الجماعات قيادات شعبية غير رسمية قد يكون لبعضهم تأثير على الجماعات غير الرسمية فى تحديد أى مشروع تنموى، إما بالاستمرار او بالمقاومة.

وتنبع إمكانيات هذه الجماعات من كون أن تأثيرها فاعل فى ملء الفجوة بين بداية العمل وتنفيذه، فقبل التنفيذ لابد وان يمر العمل بخطوة يتم فيها الحصول على موافقة وتدعيم جماعات المجتمع وقياداته للشروع فى تنفيذ برنامج التنمية، وإذا لم توافق بعض الجماعات على تنفيذ العمل فمن الممكن ضمان حيادها بالاتفاق معها على عدم الاشتراك فى العمل وعدم معارضته فى نفس الوقت، وإذا رفضت تلك الجماعات المعارضة الالتزام بموقف الحياد فلابد من مواجهة معارضتها وإلا تعرضت عملية التنمية المحلية لخطر ربما أدى لفشلها.(٥٥)

هذا ويمكن توظيف هذه الجماعات أيضا من خلال :

١- التأثير القوى على سكان المجتمع المحلى خاصة عند ارتفاع الانتماء لهذا المجتمع فى تناول مشكلاتهم المحلية.

٢- ضم كبار السن وذوى النفوذ وهؤلاء لهم تأثير قوى وتقليدى على سائر سكان المجتمع ، مما يساعد على تنظيم وتوجيه وضبط مشاركة السكان فى تنمية مجتمعهم عن طريق هذه التنظيمات.

٣- سيادة المناخ الاجتماعى غير الرسمى بها مما يسهل التأثير المتبادل بين أعضائها، وإمكانية تعاونهم وتحركهم كوحدة واحدة.

٤- سيادة العلاقات الأولية بين الأعضاء مما يجعل تماسك هذه التنظيمات أقوى.

٥- المساعدة على توفير تغطية قصوى لسكان المجتمع بأية رسائل أو معلومات تبغى الأجهزة الرسمية المعنية توصيلها إلى سكان المجتمع المحلى.

الجماعات الحكومية والمجتمع المحلى:

وتأخذ هذه الجماعات مستويين داخل المجتمع المحلى ويفضل الباحث "عبد الحليم رضا" تسميتها بالجماعات القاعدية ومن أمثلتها المراكز الصحية ومراكز الإرشاد الزراعى، وهناك مستوى آخر وهو جماعات للتنمية المحلية من خارج نطاق المجتمع المحلى ولكنها ترتبط به وهناك ربط بين هذين المستويين يتضمن :

- تحقيق الإشراف على الأجهزة القاعدية.

- مد الجهاز القاعدى للجهاز الرأسى بالمعلومات الهامة عن مطالب التنمية وفى المقابل يمد الأخير الجهاز القاعدى بالقرارات المساندة والإمكانيات.

- اعتبار الجهاز القاعدى بيت الخبرة بالنسبة للمجتمع المحلى.

- مساعد الجهاز الرأسى على إقامة علاقات أفقية بين التوابع من الأجهزة القاعدية، بحيث تتمكن تلك الأجهزة من الاتصال المباشر فيما بينها.

- اعتبار الجهاز الرأسى حلقة الوصل بين الأجهزة القاعدية والأجهزة المعنية على المستوى الأعلى.

جماعات العمل أو المهام :

وهى جماعات مكونه بغرض أداء هدف معين يتعلق بإنجاز مشروعات التنمية المحلية.

ويقسم البعض [٥٦] أغراض هذه الجماعات إلى :

١- إشباع احتياجات تنظيمية ومن أمثلة ذلك اللجان و الجماعات الإدارية و ممثلى المنظمة.

٢- إشباع احتياجات المجتمع وتتضمن فرق العمل والمؤتمرات العلاجية و جماعات العمل الاجتماعى.

وتعتمد هذه الجماعات فى عملها على عدة جوانب رئيسية :

١- استخدام تكتيكات استراتيجية التعاون فى حالة ارتباط برامج ومشروعات المجتمع المحلى بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة، مع توسيع استخدام هذه القاعدة فى مختلف جماعات المجتمع وصولاً إلى تحقيق أهداف الإنجاز التى تتضمن تحقيق التغييرات المادية ذات البعد الاجتماعى / الاقتصادى.

٢- استخدام تكتيكات استراتيجية الصراع فى إحداث التنمية المحلية، بما يفيد في إحداث التغيير، أو منع الصراع، إذا كان معوقاً للتنمية، أو إدارته وصولاً للتنمية.

٣- استثمار هذه الجماعات لجهود التنمية المحلية من خلال العلاقات المتبادلة لتحقيق الأهداف الخاصة بأعضائها، حيث يحتم التبادل بين الأعضاء تكثيف الجهود لتحقيق أهداف العملية من خلال الإعتماد المتبادل فيما بينهم.(٥٧)

إن السؤال الهام هنا هو أن مصطلح التنمية المحلية يجنح دائما إلى التعامل مع مواقف الاتفاق والإجماع فهل يمكنه التعامل مع مواقف النزاع أو الصراع ؟ إن هذا السؤال يحدد فى معناه شكلا آخر للتنمية المحلية.

ففى حالة استخدام الصراع لإحداث التغير كهدف أساسى للتنمية المحلية يلاحظ أن تنظيم عملية الصراع تتم من خلال المهتمين بجهود التنمية من خلال عدة إجراءات:

- تقدير نوعية القيادات المحلية التى ستتولى قيادة العمل الصراعى .

- تحليل بناء القوة فى المجتمع المحلى.

- فهم المطالب المطروحة بين الفرق المتنازعة والصراعات السابقة بينها ومحاولات التوفيق .

- استشارة الجماعة المحلية ذات المصلحة فى التغير، لكى تعلن عن مطالبها وهذا يتطلب جمع الناس معا ليحددوا شكاواهم ويشعر كل منهم أنه ليس وحده ، كما يشعرهم بقوة منافسيهم.

- تحديد المشكلة او القضية التى سيتجمع الناس حولها تحديدا دقيقا ، على أن تكون مشكلة أصلية وليست أحد أعراض مشكلة أخرى.

- تنظيم الجماعة تنظيما جيدا ليصبح أعضاؤها مستعدين للمواجهة.

- استعراض القوة.

أما عن منع الصراع كمعوق للتنمية المحلية فان ذلك يتم من خلال تفتيت الصراعات المحلية بواسطة الحملات الإعلامية والبرامج التعليمية وتشتيت المعارضين فى أنشطة غير معطلة للتنمية المحلية، ويتضمن ذلك:

- تفتيت الصراع ، ويقصد بذلك تجزئة القضية المثارة إلى سلسلة من المكونات الأصغر والتى يمكن التقدم بها إلى المجتمع المحلى واحدة بعد الأخرى.

- استقطاب القيادات المعارضة، بمعنى إعادة توجيه القيادات الرئيسية ذات المواقف المعارضة إلى قضايا أخرى، فيطلب منهم الانضمام مثلا إلى عضوية لجان فرعية لدراسة الموضوع محل النزاع وتقديم توصياتهم إلى اللجنة الأم.

- استخدام الخبراء الخارجيين، بمعنى دعوة الشخصيات العامة ذات السمعة الطيبة ممن يتفقون مع رأى من يريدون منع الصراع ، خاصة من ذوى الوزن والقبول من جانب المجتمع المحلى وخصوصا من جانب المعارضين واستقدام هذه الشخصيات لتعضيد وجهة نظر من يريد منع الصراع.

- البرامج التعليمية، فالتعليم استراتيجية يمكن أن تستخدم لكسب المعارضين ومنع الصراع وبشرط أن تكون موضوعية ومنطقية وغير متحيزة وان يتسم القائمون عليها بالصدق والنزاهة وان يكونوا واثقين من أنفسهم.

- حملات العلاقات العامة، ويتضمن برنامج العلاقات العامة عملية "بيع" الفكرة أو المشروع المرغوب فيه للآخرين وعادة ما يعنى الاقتصار على تقديم المعلومات المؤيدة لموقف أحد جانبى القضية دون آخر.

أما فى حالة إدارة الصراع لصالح التنمية المحلية ، فيستخدم أسلوب المناقشات لتقريب وجهات النظر بين القوى المتنازعة فى المجتمع عملا على الوصول إلى اتفاق وسط حول برامج ومشروعات التنمية المحلية.

وفى ضوء ذلك تستخدم هذه الجماعات:

- بدء الحوار بشكل موضوعى وبالتزامات محددة .

- إشراك كل الأطراف واستثارة المواطنين مع الاستماع بإيجابية والقبول بصدق لآراء التى يعبر عنها كل الأطراف.
- تنظيم المشاعر والمعلومات.
- دعم جوانب الاتفاق.
- إجراء المفاوضات حول مناطق الاختلاف.
- تثبيت الاتفاق أو التعديلات.

خامسا : جماعات المصالح وطريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية : إشكالية تبادل المنافع:

أوضح Donald Brigand أنه بعد تطور تنظيم المجتمع، كمجال جديد فى الثلاثينات، وبعد أن أسست الخدمة الاجتماعية نفسها كمهنة، ظهر اتجاه ينادى بضرورة توسيع نطاق عمل الاخصائيين الاجتماعيين الإكلينيكيين لإحداث التغيير.[٥٨] وقد أدى ذلك إلى ظهور الكثير من التنظيمات الجديدة التى تعمل على تغيير أساس القوة فى المجتمع الأمريكى ككل فتطورت برامج الحكومة الفيدرالية مستعينة بمهارات تنظيم المجتمع[٥٩] مرتكزة على جهود العمل الاجتماعى حيث بدا الاهتمام بإحداث تغييرات هامة او محدودة المدى فى سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية، بما يتلاءم وصالح العملاء.[٦٠]

وبصفة عامة يرى الباحث "عبد الحليم رضا " أن طريقة تنظيم المجتمع تعمل اكثر من أى طريقة أخرى فى الخدمة الاجتماعية لإحداث التغيير الاجتماعى وذلك:

١- بهدف إعادة توزيع السلع والخدمات على نحو يحقق عدالة اجتماعية اكثر.

٢- باستخدام الإجراء الاجتماعى فى محاولة للتأثير على بناءات القوة فى المجتمعات المحلية بهدف إكساب الفئات الأضعف قوة اكثر لتتمكن من التفاوض والمساومة مع متخذى القرارات للحصول على سلع وخدمات اكثر.

٣- باستخدام المطالبة لعرض وجهات نظر تلك الفئات المحتاجة للسلع والخدمات للتأثير لصالحها على الرأى العام ومتخذى القرارات المجتمعية، ولتحقيق العدالة التعويضية على وجه

الخصوص.

٤- وبقيام المنظم الاجتماعى بدور المنشط والنصير للفئات المحتاجة لممارسة المطالبة والإجراء الاجتماعى.[٦١]

ولقد أوضح" ماكميلان، وماهافى"، بأنه من الضرورى اهتمام طريقة تنظيم المجتمع بحل مشكلات المجتمع المحلى مع التركيز على مقابلة احتياجات الافراد أو الجماعات ، والنظر الى العلاقات القائمة بينهم[٦٢] وأوضح "رضا" أن تنظيم المجتمع يهتم باحداث التغيير على المستوى المحلى حيث يتم بذل جهد منظم من قبل السكان المحليين بمساعدة المنظم الاجتماعى، ومن خلال ممثليهم للحصول على موارد من سلطات محلية أو لاستصدار قرارات أو اتخاذ اجراءات ادارية من شأنها أن تساهم فى حل بعض المشكلات داخل المجتمع المحلى وتنمية موارده وامكانياته ، ومن ثم فان الهدف الرئيسى لاحداث التغير المجتمعى على مستوى المحلى هو:

- تنظيم المواطنين على المستوى المحلى كتكوين منظمات قادرة على عرض مطالبهم.

- التأثير على متخذى القرارات على مستوى فوق المحلى مباشرة لتوفير خدمات أو موارد أو امتدادات محلية يحتاج اليها المواطنون.

- تحسين مدى استفادة المواطنين من الخدمات التى تؤدى لهم.[٦٣]

وتعتبر جماعات المصلحة مجالا خصبا لتنظيم المجتمع حيث تسعى إلى التعامل مع كافة قطاعات المجتمع وتولى أهمية الى أنساق القوة به. وكما تستطيع ان تقدم دوراً بالغ الأهمية حيث إنها الاداه الهامة فى كثير من المواقف وخاصة فى مواقف النزاع التى تساعده فى تحقيق اهدافه.

ولكن السؤال الهام هنا ماذا يمكن ان تقدمه طريقة تنظيم المجتمع لجماعات المصلحة؟

إن المنظمين الاجتماعيين يمكن ان يلعبوا دوراً هاماً فى هذا النطاق حين يناط اليهم دور القيادة المهنية لهذه الجماعات.[٦٤]

فهناك اقتراب واضح فى كثير من المواقف الخاصة بالعمل بين أهداف هذه الجماعات ووسائلها وأهداف الطريقة ووسائلها. وقد أثبتت الخبرات للمنظمين الاجتماعيين دورا هاما مع هذه الجماعات منذ نشأة هذه الطريقة وخاصة مع تحولها إلى إحداث التغيير الاجتماعى، حيث يشارك المنظمون

الاجتماعيون فى هذه الجماعة بحيث تصبح قادرة على المساهمة فى صياغة وتعديل السياسة الاجتماعية للمجتمع وخاصة على المستوى المحلى ولكى تكون قادرة على المدافعة والمطالبة، وتكون فاعلة على الصعيد السياسى فى إحداث التأثير الخلفى والخبرات الخاصة فى هذا المجال، كذلك يمكن الاستفادة منها بزيادة فاعليتها فى العملية الانتخابية بالاضافه إلى دورها الفاعل فى توصيل الخدمات الاجتماعية للمواطنين، وكيفية توفير خبرات لها كمهارات التفاوض وطرق تزويدها بالمعلومات وزيادة قدرتها على التأثير فى الرأى العام.

إن هذه الجوانب هى جزء من برنامج تبادل المنفعة بين الطريقة وهذه الجماعات، فكما هى أداه لمساعدة طريقة تنظيم المجتمع فى تحقيق أهدافها فهى تحتاج إلى جهود من الطريقة لزيادة قوتها وتأثيرها.

أ- فعلى صعيد مساهمتها فى صياغة أو تعديل السياسة الاجتماعية: يحاول المنظم الاجتماعى مساعدة هذه الجماعات فى ذلك من خلال :

- مساعدة الجماعة على إنجاز أغراضها كوحدة متساندة.
- وتمكين الأعضاء من ممارسة جهودهم فى شكل سلوك استقلالى.
- ومساعدة الجماعة على التوصل لتفاهم مع المجتمع المحلى ككل.(٦٥)
- كما يمكن مساعدتهم من خلال مد الجماعة بمعلومات عن الاحتياجات أو الموارد المجتمعية وتحديد الأولويات. وجمع المعلومات عن حجم وخصائص الذين يعانون من جراء عدم إشباع الحاجات.(٦٦)

وفيما يخص تكوين إطار للسياسة الاجتماعية المقترحة بما تتضمنه من أهداف وحلول يمكن عمل التالى:

١- تحديد عدة بدائل للحلول المقترحة.

٢- ربط هذه البدائل بقيم المجتمع وبإمكانية تحقيقها فى الواقع الاجتماعى القادم.

٣- حصر التوقعات حول الجماعات التى قد تؤيد البرامج المقترحة أو تعارضها.

٤- وضع تصور للآثار المباشرة و النتائج غير المباشرة لتنفيذ البرامج المقترحة.

٥- تقدير كلفة كل برنامج مقترح ومدى تغطيته للمحتاجين إلى الخدمات.

٦- محاولة كسب تأييد متخذى القرارات بالأجهزة الحكومية المعنية.

٧- العمل على كسب وتأييد الرأى العام .[٦٧]

ب- أما على صعيد قدرتها على المدافعة والمطالبة :

فترتكز هذه النقطة على الخبرات التى يمكن أن تتيحها طريقة تنظيم المجتمع لهذه الجماعات لتكون أكثر فاعلية عند قيامها بعملية مطالبة لنصرة أعضائها.

حيث يعتبر الدفاع جزأ هاما من ممارسات الخدمة الاجتماعية والذى يعرف فى الخدمة الاجتماعية بأنه الفعل المباشر لتحقيق التمثيل المباشر للفئات مهضومة الحقوق، والمطالبة، والتدعيم للجماعات، وذلك لتحقيق وتأمين وإحداث العدالة الاجتماعية.[٦٨]

وتنظيم المجتمع يمكن أن يقدم لجماعات المصالح الفرصة لزيادة مقدرتها على المدافعة وذلك بالمساهمة فى :-

- زيادة فهمها لطبيعة الموقف الإشكالى.
- زيادة فهمها للسياسات الحاضرة.
- زيادة فهمها للقضايا المرتبطة بالمشكلة.
- زيادة فهمها وتزويدها بمعلومات ديموجرافية مناسبة.[٦٩]

ولمساعدة هذه الجماعات على صناعة القرار فى عملية المدافعة هناك عشرة متغيرات يمكن أن تستخدم وتوضع أمامها لتحقيق ذلك وهى :

١- تحديد المشكلة : هل هى موجودة ؟ ماهو ارتباطها بنظام الخدمات؟ هل ترتبط باختلال السياسة الاجتماعية ؟

٢- الأهداف ونوعها : هل هى لمقابلة خدمة ؟ توفير موارد ؟

٣- نسق الهدف : ما هى طبيعة العلاقة بين المدافعين وصانعي القرار ؟

٤- المكانة : ويرتبط ذلك بما يعطى لهذه الجماعات الحق أو النفوذ للمدافعة؟

٥- الموارد : المساعدات ، المعارف الخاصة بالجماعات ، أصحاب النفوذ الآخرين ، الاتصالات، مهارات التوسط.

٦- التقبل المحتمل لنسق الهدف : ويتضمن الاحتمالات المقبولة التى سيقدمها صانعو القرارات فى نسق الهدف للمدافعين فهل سينظر لدور المدافع على أنه دور شرعى؟

٧- مستوى التدخل : هل سيتم التدخل بواسطة عمل فردى أو جماعى؟

٨- هدف التدخل : صناع السياسة ؟ بناءات التحويل ؟ جماعات المجتمع؟ البناء التشريعى؟

٩- استراتيجية التدخل : تضامن ؟ تنازع ؟ توسط؟ تفاوض؟ ضغط ، إقناع ؟ عمل مباشر؟

١٠- عائد جهة المدافعة: ماذا تعلمون مما سبق ؟ المعضلات؟ الموارد الجديدة[٧٠]

ويمكن أن توفر خبرات طريقة تنظيم المجتمع العديد من المهارات التى ربما تستخدمها هذه الجماعات فى تحقيق المدافعة ومنها :

- مهارات جمع البيانات ومهارات البحث.

- مهارات إقامة شبكة العلاقات العامة النشيطة، إقامة علاقات مع بعض الصحفيين، المتخصصين، وكاتبى المقالات.

- مهارات جمع المعلومات عن العملية التشريعية .

- مهارات عمليات الجماعات المتداخلة وما يتضمنها ذلك من العمل الاجتماعى على المستوى القاعدى، وتعلم العمل على المستوى الواسع.

- مهارات إجراء التحالف: تحليل القضايا ، تحديد الاستراتيجيات المناسبة / الإجراءات السياسية.

- مهارات فهم البناء السياسي وبناء القوة.

- مهارات توفير رأس المال اللازم للعمل.[٧١]

جـ - على صعيد عملية التأثير الخلفى :

تتمثل هذه العملية فى التأثير على صناعة القرار فى العملية التشريعية على وجه الخصوص فهى تستهدف الحصول على مكاسب وتقدم طريقة تنظيم المجتمع من خلال تجاربها الواسعة فى المجال السياسي خبرات لا يمكن تجاهلها لتكون جماعات المصلحة أكثر فاعلية فى هذا المجال.

فمثلاً يحدد البعض مجموعة من المهام الرئيسية للتأثير الخلفى تتضمن :

تقديم الخبرات الخاصة والمعلومات للمشرعين والذين يجدون أنها صعبة الدراسة ويتضمن ذلك :

- إعطاء تصور حول القوانين المتعددة التى يتم دراستها.
- توفير المعلومات والتدعيم المعرفى حول القوانين.
- تقديم المساعدة الفنية فى لحظة التصديق على القانون.
- زيادة التدعيم للسياسيين وبصورة أكثر فاعلية.
- مراقبة كل من له صلة بالتشريع وخاصة أصحاب الاقتراحات والمعترضين، ومن يدعمون التشريع، ومن يريد أن يعدل وينقح فى التشريع المقترح.
- جذب الاهتمام نحو التصويب لأعضاء اللجنة الموكلة بالتشريع والتأثير عليها لتمريره وهنا يمكن أن تقدم الطريقة خبراتها فى إدارة الاجتماعات.
- تنمية وتطوير العلاقة بين الجماعة وجماعات أخرى مؤثرة.
- تطوير الصلات بين الجماعة والبناء التشريعى (من خلال النواب المحليين)
- الاتصال الدائم بالمواطنين وتنظيم المؤتمرات لجمع التأييد.
- الاهتمام بعمليات النضال ، التعاون، التسوية ، التقدم خطوة خطوة ، بناء التحالف ، استخدام القوة.[٧٢]

د- على صعيد تأثيرها فى العمليات الانتخابية :

سبق وأن أشرنا إلى الدور الذي تلعبه جماعات المصالح فى العملية الانتخابية والذى يتراوح بين المساندة وعدم المساندة، وتوفر خبرات الخدمة الاجتماعية فى هذا المجال أيضاً الدور الذى لعبته للتأثير فى العمليات الانتخابية، حيث كان لهم أدوارهم فى الإرشاد للحملات الانتخابية، حتى على مستوى الانتخابات الرئاسية فى المجتمع الأمريكى.[٧٣]

هذا ويمكن على المستوى المحلى أن يكون لهذه الجماعات دور بالغ الأهمية فى التأثير وخاصة فى تلك المنظمات التى تعتمد فى تشكيلاتها على الانتخاب مثل المجالس الشعبية المحلية بمستوياتها المختلفة، وغير ذلك من الجماعات القاعدية .[٧٤]

هـ- على صعيد زيادة قدرتها فى تنظيم محاسبة الخدمات:

يقصد بالمحاسبة هنا العلاقة بين المستفيدين من خدمات المنظمات الموجودة فى المجتمع حكومية

أو أهلية وتلك المنظمات، حيث إن لجماعات المصالح دورها الحيوى فى المساهمة فى صياغة تلك العملية، أما تنظيم المجتمع فله باع طويل فى ذلك حيث يركز هو الآخر على المحاسبة باعتبارها مسئولية مهنية لتنظيم المجتمع أى لتنظيم العلاقة بين منظمات الرعاية الاجتماعية وبين المستفيدين من خدمات تلك المنظمات، ليتيح زيادة فاعلية منظمات الرعاية الاجتماعية فى توفير الخدمات للمواطنين المستفيدين منها، وزيادة قدرتها بالتالى على تحقيق أهدافها.

وتقدم طريقة تنظيم المجتمع خبراتها فى هذا المجال حيث توفر مجموعة من الخبرات لتلك الجماعات تمكنها من المساهمة الفعالة فى هذا الصدد وبحيث تصبح هذه الجماعات قادرة على مساعدة أعضائها فى توفير مستوى ملائم من محاسبة الخدمات المؤداة لهم من جانب منظمات الرعاية الاجتماعية وخاصة المحلية منها ويتضمن ذلك ما يلى :

- قيام هذه الجماعات بالدفاع عن حقوق أعضائها الشرعية فى الحصول على الخدمات التى يحتاجونها والمتوفرة بالمستوى المطلوب، وبذلك يعاد التوازن فى علاقة القوة بين المنظمات من جانب آخر.

- الضغط على منظمات الرعاية الاجتماعية المحلية لسماع آراء وشكاوى المستفيدين من خدماتها ووضعها موضع الاعتبار عند تأدية تلك المنظمات لوظائفها.

- الضغط على المنظمات المحلية لأخذ رأى المستفيدين من الخدمات كلما شرعت في تطوير برامجها أو وسائل خدماتها أو تعديل أهدافها.

- تكتل هذه الجماعات كلما تطلب الأمر للدفاع عن حقوقها والتعبير عن آرائها ووجهات نظرها، ليكتسب أعضاؤها من خلال ذلك قدراً من القوة تعفيهم من اعتمادهم على منظمات الرعاية الاجتماعية المحلية.

- الاتصال المستمر بالجهات المسئولة المعنية لسماع رأى هذه الجماعات فى مستوى تأدية منظمات الرعاية الاجتماعية المحلية لوظائفها.[٧٥]

و- على صعيد زيادة قدرتها على اختيار استراتيجيات العمل ومهاراته:

تلعب طريقة تنظيم المجتمع دورا حيويا فى هذا المجال حيث توفر لهذه الجماعات قدرات فى

مجال اختيار استراتيجية العمل، وكذلك مهاراته وتتضمن :

١- استراتيجية قوة : وهى موجهة إلى نسق هذه الجماعات وتستهدف زيادة قوتها حتى تزداد مقدرتها على التحرك لتحقيق أهدافها والتعامل مع انساق الهدف بفاعلية متزايدة وتزداد قوة هذه الجماعات من خلال تنظيم هذه الجماعات ضمانا لاستمراريتها وتوزيع العمل وجماعية اتخاذ القرارات والالتزام بالمعايير السلوكية.

- تزويد قيادات هذه الجماعات بالمهارات اللازمة لجماعية العمل ويتضمن ذلك:

- مهارات توجيه عمليات الجماعة وتشمل المهارات الحضورية، التعبيرية، مهارات الاستجابة، مهارات التركيز، مهارات توجيه التفاعل ، مهارات إشراك كل أعضاء الجماعة.

- مهارات جمع المعلومات والتشخيص وتشمل :مهارات الوصف والتحديد، مهارات الاستكشاف وتوجيه الأسئلة ، الحصول على المعلومات وتلخيصها، مهارات التحليل والتفسير.

- المهارات العملية (التطبيقية): وتشمل مهارات التوجيه، مهارات توفير المعونة النفسية للأعضاء ، مهارات إعادة التنظيم والتصور والتوضيح ، مهارات تقديم الاقتراحات والتعليمات، مهارات التزود بالموارد.[٧٦] كما يمكن تزويد قيادات هذه الجماعات بخبرات التفاوض مع الآخرين والمدافعة.[٧٧]

- تدريب نسق هذه الجماعات على تقويم جهودها لاستخلاص الدروس المستفادة والخبرات مما يدخلها فى عملية تراكمية صاعدة تزيد من قدرة تنظيمها على العمل من اجل تحقيق أهدافها وحل مشكلاتها التنظيمية.

٢- استراتيجية ضبط: و تهدف إلى مساعدة هذه الجماعات على اكتساب القدرة على الضبط الذاتى حتى تقنن سلوكها فى إطار المشروعية ووفقا لقيم المجتمع مع البعد عن العنف او المغالاة او التشهير، وهذا يحقق علاقة إيجابية مع نسق الهدف.

٣- استراتيجية معاملات: وهى تسهل إجراء المعاملات بين هذه الجماعات ونسق الهدف الذي يشكون منه، وهذه الجماعات تدرك أن استمرار تعرضها للموقف المشكل يعرضها لتكلفة اجتماعية ومعنوية ومادية عالية، وهو أمر لا يستطيع نسق الهدف أن يتجاوب فيه تماما مع هذه الجماعات،

لذلك فان المنظم الاجتماعى يحاول أن يزود هذه الجماعات بقدرة على تزويد نسق الهدف بالمعلومات الموضوعية عن الموقف الذى تمر به الجماعة ، ومن شان هذه المعلومات أن تجعل موقف هذه الجماعات لا ينعكس على نسق الهدف نفسه حيث إن تلك المعلومات تجعله يدرك أن استمرار هذا الموقف من شأنه أن يعرضه لتكلفة معنوية عالية ومسؤولية اجتماعية باهظة تدفعه إلى العمل من اجل حل هذا الموقف على أساس أن توفير مثل هذا الحل سوف يؤدى إلى زوال او تقليل هذه التكلفة، ويتحول هذا الحل إلى منفعة لنسق الهدف نفسه ولهذه الجماعات أيضا.

٤- استراتيجية تجميع: أى إيجاد وسط يتفاعل فيه مباشرة ووجها لوجه مع هذه الجماعات وأنساق الهدف، عن طريق ممثليها وقد يكون هذا الوسط لقاءات دورية منتظمة او جهاز مؤقت يجمع بينهما وفيه يتم تبادل الآراء، ويتعرف كل طرف على وجهات نظر الطرف الآخر عن قرب، مما يؤدى إلى نشاه نوع من التجاوب بينهما والتوصل إلى قرارات يرضى عنها الطرفان.(٧٨)

خاتمة

فى محاولتنا السابقة لدراسة أساليب توظيف جماعات المصالح فى التنمية المحلية كانت القضية الرئيسية هى إيضاح الجانب الحيوى والفاعل لهذه الجماعات بصفة عامة وعلى المستوى المحلى والذى يمكن أن تعتبره نهاية المطاف بالنسبة للإحساس بالمشكلات المجتمعية .

إن هذا البحث يلقى الضوء على فلسفة هذه الجماعات وطرقها المختلفة وبالصورة التى لا يمكن أن نغفل دورها، ولكن نحن لا نرى أن هذا البحث قد غطى كل الموضوعات المتعلقة بهذه الجماعات فكل جزئية من جزئيات هذه الدراسة اعتقد أنها بمثابة مجال بحث ودراسة يجب أن يوجه إليه الاهتمام، فهناك دراسة حالات لهذه الجماعات يجب أن تبحث وخاصة على المستوى المحلى فما هو جوهرها ؟ وكذلك ماذا يمكن أن تقدمه طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية لها ؟ هل هى ظاهرة إيجابية أم سلبية؟ فاعليتها، وسائلها ؟ كل ذلك وغيره موضوعات يمكن أن تطرح أمام الإخصائيين الاجتماعيين وخاصة فى المجال الأكاديمى لتكون محل دراستهم وبحثهم.

المراجع و الحواشى

١- عبد الحليم رضا عبد العال: **الخدمة الاجتماعية المعاصرة**. القاهرة: دار النهضة العربية، ص٩. وللاستزادة انظر:

لويس كامل مليكه: **سيكولوجية الجماعات والقيادة**، الجزء الأول - القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ص ١١١.

٢- Morony, R. : "Social planning" in **Encyclopedia of Social Work** , 19th (ed.), N.Y: N.A.S.W, 1987. PP. 598 - 599

٣- أيمن إسماعيل محمود، أشرف محمود غيث: **تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية، نظرة معاصرة** - القاهرة: مصر للخدمات العلمية ١٩٩٨، ص ص ٤-٨ .

٤- إبراهيم عبد الرحمن وآخرون: **أساسيات تنظيم المجتمع**، ص ص ١٣-١٤. -

٥- Martinez, Emilia E. , "Brawly Community " In Encyclopedia Of Social Work, **Op cit** , PP. 544-545

٦- انظر فى ذلك:

عبد الحليم رضا عبد العال: **تنظيم المجتمع، النظرية والتطبيق** -القاهرة: المطبعة التجارية الحديثة ١٩٨٦، ص ص ٨٢-٨٣.

الفاروق إبراهيم يوسف بسيونى:"عائدات الهجرة الريفية للخارج وعلاقتها بإشباع الاحتياجات الأساسية"، **المؤتمر العلمى الثانى لكلية الخدمة الاجتماعية**، القاهرة: جامعة حلوان ١٩٨٨، ص٤٦٤.

٧- Tropman, John E. ,"Community Needs Assessment", In Encyclopedia Of Social Work , 19th (ed.) **Op cit**. PP. 563 - 566

٨- **Ibid**. P. 567

٩- عبد الحليم رضا عبد العال:تنظيم المجتمع ، النظرية والتطبيق، **مرجع سبق ذكره**. ص ص ٢٣٨-٢٣٩

١٠- **المرجع السابق**، ص ١٦٦

١١- ارجع فى ذلك إلى :

Schram. Barbara , Mandell. Betty Reid , **Human Services , Strategies Of Intervention**, N.Y :Macmillan Publishing Co.,1989) P.230

Mayer, Bernard S. , "Conflict Resolution" , In Encyclopedia Of Social Work , 19th (ed.) **Op cit**. PP. 563-615.

Sir Kahan "Community Organization", In Encyclopedia Of Social Work , 19th (ed.) **Op cit**. PP. 571-572.

١٢- الاستفادة من الدفاع وبناء القوة: ارجع إلى :

Mickelsan. James S. : "Advocacy" In Encyclopedia Of Social Work , 19th (ed.) **Op cit**. P. 59

Martinez. Emilia E. : "Brawly Community" In Encyclopedia Of Social Work , 19th (ed.) **Op cit**. P. 544

١٣- لويس كامل مليكه: سيكولوجية الجماعات والقيادة، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص١١٢-١١٣. وانظر أيضا حول تعريف الجماعة واستخدامها:

محمد شمس الدين احمد: **العمل مع المجتمعات فى محيط الخدمة الاجتماعية** -القاهرة: مطبعة يوم المستشفيات ١٩٨٠- ص ص٦٧-٧٧ .

نبيل السمالوطى: **المنهج الإسلامى فى دراسة المجتمع** -جدة: دار الشروق، ١٩٨٥. ص ص ٢٣٥-٢٣٦

١٤- وللاستزادة فى كل هذه الموضوعات ارجع بالترتيب إلى:

Abels. P. : "Instructed Advocacy And Community Group Work" In, Allissia. (Ed.) **Perspective In Social Group Practice.** N.Y:The Free Press 1989.PP. 26,35,36

عبد الحليم رضا عبد العال: تنظيم المجتمع،النظرية والتطبيق، **مرجع سبق ذكره**. ص ١٣٣ وما بعده.

Barker, Robert L. : **The Social Work Dictionary**, 2nd ed. N.Y: N. A. S. W, 1991. P. 117

١٤- عبد الوهاب الكيالى: **الموسوعة السياسية** ، الجزء الثانى - بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة ١٩٩٧ ص ص ٧٢-٧٣.

١٥- Skilling,Gordon H. & Frankly, Griffith : **Interest Group In Soviet Politics** , N.Y Princeton University Press, 1979. P. 24

١٦- Zeigter, Hahman : **Interest Group In American Society** . N.Y: Englewood Cliff: Prentice Hall, 1979. PP. 29-30.

١٧- كريم كشكاش: "جماعات الضغط وأثرها على الأنظمة السياسية المعاصرة" - **مجلة مؤته للبحوث والدراسات**، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مؤتة (الاردن) ١٩٩١- ص ١٤٥.

١٨- انظر فى ذلك:

كمال المنوفى: **أصول النظم السياسية المعاصرة**، الكويت: الربيعان للنشر والتوزيع ١٩٨٧- ص ص ١٦٨-١٦٩ .

نظام بركات، عثمان الرواف، محمد الحلوة : **مبادئ علم السياسة** . الأردن: دار الكرمل للنشر والتوزيع١٩٩٧ ،ص ص ٢٤٦-٢٤٧ .

١٩- وللتحليل السابق والجزء الخاص بالمرجع ١٩ فى متن الدراسة استعان الباحث بعدة مراجع يمكن الرجوع إليها تفصيلياً وهى :

Sehram,Barbara , Mandell, Betty Reid, : Human Services , Strategies of intervention, **op cit**, p.380

The New Shorter Oxford English Dictionary, Vol.2 -London : Oxford University press, 1997. P. 1900 .

Webster's New World Dictionary - N.Y: Pack Book, 1995. p346

٢٠- خالد عزمى: جمعية رجال الأعمال المصريين :" النمط الجديد من جماعات المصالح في المجتمع المصرى"، مجلة الفكر الإستراتيجى العربى، **مرجع سبق ذكره**، ص١٥٩ عن : أحمد فارس عبد المنعم :"جماعات المصالح" فى: على الدين هلال وآخرون : **النظام السياسى المصرى وتحديات الثمانينات ١٩٥٢ - ١٩٨٢**، الطبعة الثانية . القاهرة : مكتبة نهضة الشرق جامعة القاهرة ١٩٨٦، ص٢٤٣.

٢١- استفاد الباحث من الرأى الخاص بكمال المنوفى: أصول النظم السياسية المعاصرة، **مرجع سبق ذكره**، ص١٧٠ كما أن هذا يؤيده : نظام بركات وآخرون : مبادئ علم السياسة، **مرجع سابق ذكره** ، ص ٢٤٦ .

٢٢- Hitchner,Dell and Levin, Carol: ""Comparative Government" in Carol Levine **Comparative Government And Politics**, 2nd. ed. (N. Y: Harper And Row, Publishers Co., 1992. P.101

٢٣- استفاد الباحث فى وصفه لهذا المفهوم لجماعات المصالح من كل الكتابات التى أشارت إلى هذه الجزئية فى مواقعها. وللاستفادة ارجع إلى:

عبد المعطى عساف:**مقدمة إلى علم السياسة** . الرياض: دار عالم الكتب للنشر والتوزيع ١٩٩٥، ص ص ٢١١-٢١٢ .

كريم كشكاش: "جماعات الضغط وأثرها على الأنظمة السياسية المعاصرة"، **مرجع سبق ذكره** ص١٤٥.

٢٤- عبد الهادى الجوهرى وأخرون:دراسات فى علم الاجتماع السياسى. **مرجع سبق ذكره** ص١٠٩.

٢٥- كمال المنوفى: أصول النظم السياسية المعاصرة ، **مرجع سبق ذكره**،ص ص ١٦٥-١٦٧

٢٦- سويم القرى: **المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث**(الرباط: المركز الثقافى العربى ١٩٩٥) ، ص١٢٣.

٢٧- للاستزادة فى هذا الشأن ارجع إلى :

كمال المنوفى: أصول النظم السياسية المعاصرة، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ١٦٥-١٦٧

Jansson,Bruces :**Social Welfare Policy**, (N.Y.: Wadsworth Inc.1984) PP.19,20

٢٨- للاستزادة فى هذا الشان ارجع إلى:

Kousoalas, Dc. **Government And Politics** . N. Y : Brooks, Cole Publising,1992 PP. 180-181

- إبراهيم أبو الغار:"الأحزاب السياسية" فى عبد الهادى الجوهرى وأخرون "دراسات فى علم الاجتماع السياسى، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ١٢٨-١٣١ .

مصطفى كامل السيد: **المجتمع والسياسة فى مصر، دور جماعات المصالح فى النظام السياسى المصرى** . القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٣.

٢٩- استفاد الباحث فى ذلك من المصادر الآتية :

سعاد الشرقاوى: **النظم السياسية فى العالم المعاصر**(القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٧٦) ص ص ٢٤٧-٢٤٨ .

بطرس بطرس غالى، محمود خيرى حسن: **المدخل فى علم السياسة**، الطبعة السادسة . القاهرة: دار وهدان للطباعة، ١٩٧٩، ص ص ٢٨٨-٢٨٩

٣٠- انظر فى ذلك ص ص٧-٨ من هذه الدراسة. وللاستزادة انظر فى ذلك:

مدحت فؤاد فتوح:" أساليب المدافعة فى تنظيم المجتمع والتحسينات الاجتماعية"، **المؤتمر العلمى الحادى عشر للخدمة الاجتماعية**، جامعة حلوان، ٣١ مارس - ١٢ أبريل ١٩٩٤

٣١- انظر فى ذلك: عبد الحليم رضا عبد العال : تنظيم المجتمع، النظرية والتطبيق، **مرجع سبق ذكره**، ص ص٢٤٣-٢٤٤

٣٢- وللاستفادة ارجع إلى Abels P.," Instructed Advocacy & Community group work", **Op cit** ,p 79.

Mickelsan, James S. "Advocacy" In: Encyclopedia of Social Work , 19th (ed.) **Op cit**, 1995 . P. 98

وحول قوة الاخصائيين الاجتماعيين المهنيين ارجع إلى :

Regeher, Cheryl & Antle, Beverly : "Coercive Influences : Informed Consent In Court - Mandated Social Work Practice" In: **Social Work Journal**, Vol. 42 No.3, May 1997, N. A. S.W . P.304

٣٣- وللاستفادة ارجع إلى:

Thonnton, Virdem J. : **Prospecting** . London: Kogan Page, 1994 . PP. 63-73

سهيل فهد سلامه: **إدارة الوقت:** عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية١٩٨٨.ص ص ١٦-٢١

طلق عوض الله السواط و آخرون: **الإدارة العامة**. جده: دار النوابغ ١٩٩٦.ص ص ٣٥٧-٣٦٣

٣٤- عبد الوهاب الكيالى: الموسوعة السياسية ، الجزء الثانى، **مرجع سبق ذكره**، ص٧٣

٣٥- إبراهيم أبو الغار: "الأحزاب السياسية : دراسات فى علم الاجتماع السياسى" فى عبد الهادى الجوهرى وآخرون ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٧٧-١٧٩ .

٣٦- مدحت فؤاد فتوح: أساليب المدافعة فى تنظيم المجتمع والتحسينات الاجتماعية، المؤتمر العلمى الحادى عشر للخدمة الاجتماعية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٦٣٦-٦٣٧ .

٣٧- عبد المعطى عساف: مقدمة إلى علم السياسة. **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢١٨

٣٨- **دستور جمهورية مصر العربية والقوانين المكملة له** . القاهرة: الهيئة العامة للمطابع الأميرية ١٩٩٨، الطبعة السادسة، المواد، ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤، ٧، ٩، ١٠ ، ١١ ، ١٢، ١٨ ، ٢٣ ، ٢٤، ٢٦ ، ٢٧، ٢٩، ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٤٠، ٧٨، ١٢٧، ١٥٢، ١٦٤، ١٨٩.

٣٩- انظر فى ذلك تفصيليا حول المقومات الأساسية للنظام السياسى المصرى فى: أيمن إسماعيل محمود : ممارسة تنظيم المجتمع فى المجالس التشريعية ، دراسة مطبقة على لجنة الشباب بمجلس الشعب المصرى ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٥٨ -١٠٠.

٤٠- احمد عباس عبد البديع: **أصول علم السياسة**، ط٢، القاهرة:مكتبة عين شمس١٩٨٢. ص ص ٢٥٤-٢٥٥.

٤١- دستور جمهورية مصر العربية والقوانين المكملة له، **مرجع سبق ذكره**، المادتين ٥٥ ، ٥٦. ص ١٠ .

٤٢- احمد سو يلم العمرى: **معجم العلوم السياسة الميسر** - القاهرة: الهيئة المصرية العامة

للكتاب، ١٩٨٥. ص. ٢٢٢.

٤٣- احمد زكى بدوى: **معجم المصطلحات الاجتماعية** . بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٢. ص٤٣٥ .

٤٤- **القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦** بشان إصدار النقابات العمالية . القاهرة: الهيئة المصرية العامة للمطابع الأميرية، ١٩٩٦.

٤٥- **قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣** وتعديلاته بشان قانون المحاماة - القاهرة: الهيئة المصرية العامة للمطابع الأميرية، ١٩٩٦.

٤٦- انظر فى ذلك : أمانى قنديل : جماعات المصالح والسياسة الخارجية، دراسة لدور رجال الأعمال فى مصر، **مرجع سبق ذكره** .

٤٧- لمزيد من التفاصيل حول أمثلة هذه الجماعات والدور الحيوى الذى تلعبه وخاصة فى النظام السياسى المصرى انظر تفصيليا:

مصطفى كامل السيد: المجتمع والسياسة فى مصر، دور جماعات المصالح: جماعات المصالح، فى النظام السياسى المصرى، **مرجع سبق ذكره** .

٤٨- إبراهيم رجب وآخرون، **تنمية المجتمع المحلى** . القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٩٠ ،ص١٢.

٤٩- Harrison, W. David :"Community Development", In Encyclopedia of Social Work , 19th ed. **Op cit**. PP. 556-558.

٥٠- إبراهيم رجب وآخرون: تنمية المجتمع المحلى ، **مرجع سبق ذكره** .

٥١- يركز مفهوم العدالة الاجتماعية هنا على خاصية التساوى او النظرة المتساوية بين الناس فالتساوى هو أساس الحريات حيث إن المواطنين فى المجتمع العادل يجب أن يحصلوا على حقوقهم بطريقة متساوية، كما انه يجب أن يتوفر لهم عرض متساوى للفرص وتباين القوى/ الغنى/ العائد/... الخ .

وبهذا فان العدالة الاجتماعية والحقوق والتنمية لا يمكن فصلها عن بعضها فوجود او توفير الحقوق يوفر الأرضية للعدالة الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية تحقق السلام والتنمية لا تحدث بدون كل هذه الخلفيات.

وللاستفادة من التحليل السابق ارجع إلى:

Van Soest, Dorothy: Peace and Social Justice , In : Encyclopedia of Social Work , 19th ed. **Op. cit.** PP. 18100-1817

٥٢- Weil, Marie Overly , Gamble, Borothry N. : "Community Practice Model" In : Encyclopedia of Social Work , 19th ed. **Op cit.** P. 577

٥٣- Harrison, W. David : "Community Development", In :Encyclopedia of Social Work , 19th ed. **Op cit.** P. 560.

٥٤- وللاستفادة فى هذا المجال ارجع إلى :

Abdul Halim Reda: "**Community Work With Indigenous Group At Grass-Root Level.** Cairo: Culture Publication house, 1984.

محمد رفعت قاسم:" المنظمات القاعدية ودورها فى التنمية المحلية" ، فى: عبد الحليم رضا عبد العال و آخرون: **الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع فى الأجهزة الأولية والثانوية** . القاهرة: دار الحكيم للطباعة والنشر١٩٩١، ص ص ٤٩-٦٢ .

٥٥- انظر فى ذلك:

Abels, P. Instructed Advocacy & Community group work, **op cit.**

٥٦- مدحت فؤاد فتوح : **تنظيم المجتمع السياسى** . القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٩٦، ص ص ١٤٣-١٤٤

٥٧- وللاستفادة فى هذا المجال ارجع إلى:

إبراهيم رجب وآخرون تنمية المجتمع المحلى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ٤٠-٤٤

وعن المهارات الخاصة بالمشاعر وتقديرها ومهارات الاستماع والمناقشة والحوار ارجع إلى:

Lloyd, Sam R. **How To Develop Assertiveness** London. Kogan Page,1995

Redman,Warren , **Facilitation Skills for Development** London: Kogan, 1996. PP. 27 - 28.

٥٨- Introduction To Practical Politics , In Maryann Mahaffy and Donald John W. Hanks: Practical Politics, Social Work and Political Responsibility, **Op cit** P.IX

٥٩- Cox, Fred M. &Grivin, Charles :**Community Organization Practice,** 1865 - 1973, In :Fred M. Cox, et al., ed. :**Strategies of community organization,** Itasca : F.E. peacock Publishers, 1975 . PP. 59

٦٠- Bragger, George and Specht, Harry : **Community Organization** . N.Y: Colombia University Press, 1973. P. 24

٦١- عبد الحليم رضا عبد العال : "طريقة تنظيم المجتمع ونموذج التغيير فى الخدمة الاجتماعية". فى : عبد الحليم رضا عبد العال وآخرون، **تنظيم المجتمع،نظريات وقضايا** . القاهرة :

دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٦، ص ٢١.

٦٢- Mahaffy, Maryann : "Lobbying and Social Work" .In : Maryann Mahaffy & John W.Hanks, Practical Politics, Social Work & Social Responsibility,**OP cit**,p 69.

٦٣- عبد الحليم رضا عبد العال : تنظيم المجتمع النظرية والتطبيق، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٢٠ - ٢٢١.

٦٤- **المرجع السابق** ص٢١٧.

٦٥- Ables: Instructed Advocacy and Community Group. Work, **Op. cit.** P. 32.

٦٦- Janssan, Bruce S. . Social Welfare Policy, **Op. Cit.** PP. 7, 19.

٦٧- Mickelsan, James S.:"Advocacy", In :Encyclopedia of Social Work,19th ed.1995,**Op cit.** P. 95

٦٨- وللاستفادة وأمثلة لأنواع المدافعة على المستوى الكبير والصغير ارجع إلى **المرجع السابق**.

Bellos, Neal S. , Ruffolo, Mary Camel ,"Aging Services" , In :Encyclopedia of Social Work , **op cit.** PP. 165-173.

Sir Kahan :" Community Organization" , In Encyclopedia Of Social Work , 19th (ed.) **Op cit.** PP. 569-576

Weismiller, Toby , Rome, Sunny Harris , "Social Work In Politics" , In :Encyclopedia of Social Work, 19th ed. 1995, **op cit.** PP.2305-2313.

Franklin,Cynthia : "One Hundred Years Of Innovative Ideas About Practice", In **Social Work in Education,** Vol. 20, No.4 October 1998. N. Y: N. A. S. W, 1998.

على حسين زيدان : "ممارسة دفاع الحالة فى خدمة الفرد فى العمل مع العملاء من مرضى المستشفيات"، فى : **المؤتمر العلمى السادس للخدمة الاجتماعية جامعة حلوان**،كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٢، ص ص٧٣-١٠٨ .

٦٩- Mickelsan, James S. ,"Advocacy", In :Encyclopedia of Social Work, 19th ed.1995, **op cit.** P 95.

٧٠- Mc Gown , Brenda G. In: **Encyclopedia of Social Work** , 1987. N. Y: N. A. S. W 18th ed. 1998. P. 90

٧١- Burghardt, Steve :"Community Based Social Action", In **op cit.** PP. 293-292.

Mahaffy, Maryann : Lobbying and Social Work In: Maryann Mahaffy & -٧٢ John W. Hanks: Practical Politicos, Social Work & Social Responsibility, **Op cit.,** PP. 70, 77-78.

٧٣- انظر فى ذلك:

Clark, Robert **Power and Policy in Third World**, 2nd. ed. N. Y: John Wiley & Sons, 1982. P. 75.

Lean Ginsbery: Social Work and Politics : Lesson From Practics , **Journal of The N. A. S. W.**(, (N. Y: N. A. S. W ,1988,Vol. 33,No. 3) P.P 245.

Donald Brieland, "Introduction To Practical Politics" , In Practical Politics, Social Work and political Responsibility, **Op cit.** P.9.

دافيد وكنتريك وشرود: **التسويق السياسى** ، بيروت، منشورات عويدات، د.ت ٧١-٧٥.

٧٤- انظر **قانون الإدارة المحلية**، رقم (٤٣) لسنة١٩٧٩، ط١٥ . القاهرة: الهيئة المصرية العامة للمطابع الأميرية، ١٩٩٧.

٧٥- عبد الحليم رضا عبد العال : تنظيم المجتمع، النظرية والتطبيق، **مرجع سبق ذكره**، ص . ص ٢٣٥-٢٣٦ بتصرف.

٧٦- عبد المجيد محمد نيازى : **مهارات العمل مع جماعات المجتمع** ، بحث غير منشور، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،١٩٩٧.

٧٧- انظر فى ذلك:

مدحت فؤاد فتوح: مقياس التفاوض، بحث منشور، فى **المؤتمر العلمى الثانى للخدمة الاجتماعية**، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٨٨، ص ص٣٥٣.

محمد رفعت قاسم: مقياس المدافعة بحث منشور، فى **المؤتمر العلمى الثانى للخدمة الاجتماعية**، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٨٨، ص ٥٤٥.

٧٨- تم الاستعانة بما أشار إلية عبد الحليم رضا عبد العال : تنظيم المجتمع النظرية والتطبيق، **مرجع سبق ذكره**، ص . ص ٢٤٩-٢٥٠ بتصرف.